

الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين عام 2019

الاستدامة ومحركات النمو والتحديات التنظيمية

موجز تحليلي

مايو 2019



نرحب بكم في الاستبيان السنوي الرابع للمصرفيين الإسلاميين الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. ونأمل أن يكون هذا الاستبيان بمثابة مرجع عن وضع الصناعة المالية الإسلامية والتطورات خلال السنوات القادمة.

يتمحور استبيان هذا العام حول "الاستدامة ومحركات النمو والتحديات التنظيمية". ويتناول التحديات التي تواجه المؤسسات المالية حالياً وفي الأعوام المقبلة والعوامل اللازمة لنمو الأعمال والقيود التنظيمية التي تحكمها. ومن خلال النتائج المجمعة يمكننا تكوين صورة واضحة للوضع الحالي للصناعة المالية الإسلامية حسب تطورات وتحديات كل منطقة.

يركز التقرير بشكل خاص على مساهمة القطاع المصرفي الإسلامي في التنمية المستدامة بما يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مع وجود مقال خاص للأمم المتحدة لتسليط الضوء على الفجوة التمويلية الحالية لهذه الأهداف ودور التمويل الإسلامي كوسيلة بديلة للتمويل، مما يعزز اهتمام المجلس العام لمواصلة التعاون مع الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين للتركيز على دور التمويل الإسلامي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة وتشجيع النمو الاقتصادي.

هذا ويسعدنا اعلامكم، بأن ردود استبيان هذا العام وصلتنا من 106 مؤسسة مالية إسلامية من 33 بلد حول العالم وهو أكثر تجاوب استلمناه منذ عام 2015. ونظراً لاتساع نطاق الدول المشاركة في الاستبيان هذا العام، عمدنا في تقسيم النتائج حسب التوزيع الجغرافي حتى يتبين للقارئ مدى التباين في الأداء من منطقة إلى أخرى بشفافية عالية، بالإضافة إلى القضايا الفريدة والتحديات التي تواجهها بعض الدول بشكل خاص.

وبسبب البيئة الاقتصادية الحالية، من المهم الآن وأكثر من أي وقت مضى أن تتكيف المصارف مع التحديات الجديدة وأن تستخدم الأدوات المتاحة لديها في مواجهة هذه التحديات. ولا تزال التكنولوجيا تمثل إحدى الوسائل الأساسية في الصناعة المالية والتي تؤثر بشكل إيجابي وفعال على نجاح أداء المصارف ناهيك عن التوسع الجغرافي وتنوع المنتجات والخدمات المعروضة والقدرة على تسهيل العمليات المصرفية. ولكن من ناحية أخرى، قد تتعرض المصارف لبعض أنواع المخاطر من استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل اختراق الأمن الإلكتروني.

وبالنسبة للبنوك الإسلامية على وجه الخصوص، فمن المهم جداً إظهار القيم التي تميز التمويل الإسلامي وتساهم في خدمة المجتمع وعلى سبيل المثال كيفية دمج الاستدامة والتنمية البشرية في المعاملات المالية.

هذا وتفاصيل أخرى ستجدونها ضمن صفحات الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين الذي يمثل وجهه نظر 106 رئيس بنك ومؤسسة مالية إسلامية. وفي الأخير، لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للمسؤولين الذين ساهموا بمشاركتنا آرائهم ووجهات نظرهم للعمل يداً بيد في إبراز القضايا والتحديات التي تواجه الصناعة اليوم.

ونأمل أن ترسم نتائج استبيان هذا العام خارطة طريق واضحة لنمو صناعة التمويل الإسلامي خلال مسيرتنا في الأعوام القادمة.

عبد الإله بلعتيق

الأمين العام

موجز تحليلي للاستبيان

على الرغم من البداية المتفائلة لعام 2018 بالنجاح الصناعي والتجاري على الصعيد العالمي، إلا أنه شهدنا تعرض السوق لهبوط خلال الأشهر الأخيرة من هذه السنة، فقد تسبب تطبيق التعريفات الجمركية كتلك التي فرضتها الولايات المتحدة، والتدابير الثأرية التي اتخذتها القوى الاقتصادية الكبرى مثل الصين، في تأصل الشك بين الاقتصاديين وتباطؤ وتيرة الاستثمارات. وعلى الرغم من ذلك، رفع نظام الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية سعر الفائدة الأساسي بمعدل 3%، بالرغم من ارتفاع أسعار السندات طويلة المدى بنسب أكثر اعتدالاً.

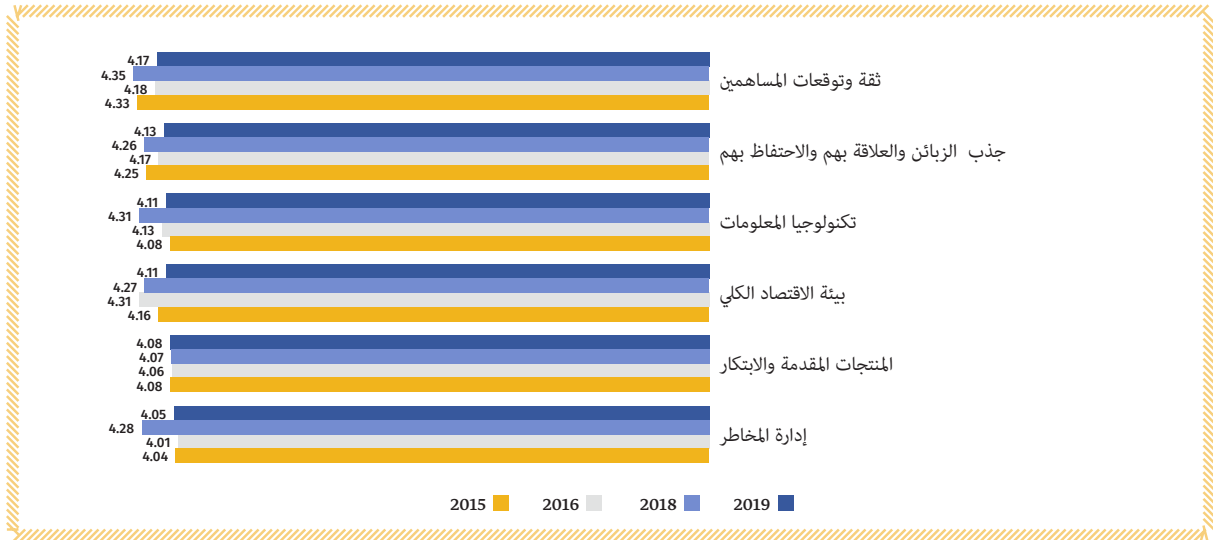
وشكل ذلك التعزيز للدولار الأمريكي عبئاً على الاقتصادات الأكثر هشاشة في العالم إلى جانب المشاكل السياسية على الصعيدين المحلي والدولي، مما خلق مخاوف لدى العديد من المؤسسات المصرفية الإسلامية، إلى جانب المخاوف من التضخم خلال العام القادم، وعدم الثقة ببيئة الاقتصاد الكلي لعام 2019. ولكن في ظل التطورات الجديدة أعرب قادة المؤسسات المصرفية الإسلامية عن ثقتهم بمواجهة تلك التحديات بعزم وثقة.

ومن هنا تم استيعاء عنوان استبيان هذا العام "الاستدامة ومحركات النمو والتحديات التنظيمية". حيث تمثل محركات النمو قضية قد تناولناها من قبل، ومن المثير للاهتمام أن نرى مدى تغير آراء البنوك بشأنها. ونظر الاستبيان هذا العام في المساهمات التي تقدمها الصيرفة الإسلامية في الوقت الحاضر والمستقبل لتحقيق الأهداف الأوسع نطاقاً، خاصة تلك التي تجسدها أهداف التنمية المستدامة. وقد كانت النتائج إيجابية إلى حد ما، على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير للقيام به. كما ونظر الاستبيان إلى التحديات التنظيمية التي تواجهها الصناعة، وخاصة تلك الخاصة بقطاع التمويل الإسلامي.

وفي هذا الصدد، تنبأ قادة الصناعة من مختلف المناطق حول العالم بنفس مستوى الثقة في عام 2018 نسبة للأعوام السابقة، معربين عن استمرار ثقتهم في مستقبل متفائل للتمويل الإسلامي في بلدانهم وكذلك في القطاعين المصرفي والتمويلي بشكل عام. وعلى الرغم من أن هذا التفاؤل قد يشابه الحذر، إلا أنه تفاؤل على أية حال.

أبلغنا المشاركون كذلك بأهم المخاوف التي تريبهم في المستقبل القريب. وكما هو متوقع، أعرب المشاركون في الاستبيان عن قلقهم حيال تلبية توقعات المساهمين. وأوضح بعض المسؤولين أنهم ليسوا إيجابيين فحسب وإنما على أتم الاستعداد أيضاً، حيث شارك عدداً من المصارف الخطط التي تم تنفيذها خلال فترة التراجع الاقتصادي عام 2018 مع توضيح المعوقات التي من المرجح أن يتم مواجهتها خلال السنوات المقبلة. وعلاوةً على ذلك، بدأ المشاركون أنهم على أتم الاستعداد للتعامل مع التحديات التي تتعلق بتوقعات المساهمين وكفاية رأس المال في مواجهة الركود الاقتصادي المحتمل. وتواجه المصارف في الوقت الحالي منافسة ليس فقط من المصارف التقليدية وغيرها من المصارف الإسلامية وإنما أيضاً من ظهور نماذج أعمال غير تقليدية مدعومة بالتكنولوجيا. وسيتيح نشر هذا الاستبيان الفرصة للمصارف لمقارنة استراتيجياتها مع غيرها من المصارف واكتساب معلومات مفيدة في هذا الصدد.

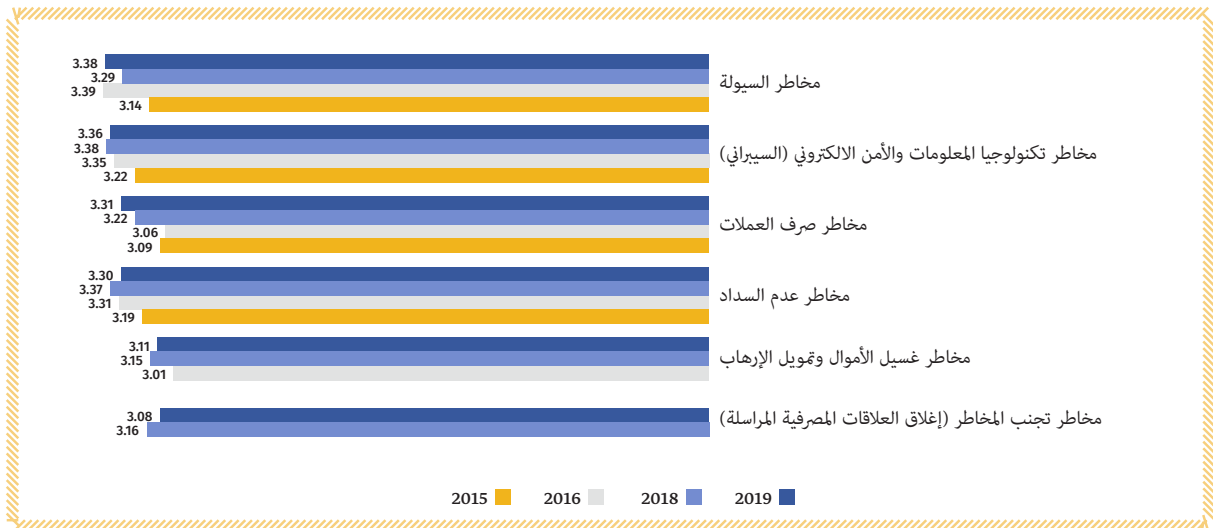
الاهتمامات الرئيسية للمصارف الإسلامية عالمياً



1: غير مهم للغاية، 2: غير مهم، 3: مهم نوعاً ما، 4: مهم جداً، 5: مهم للغاية

وبالمثل، يدرك المشاركون في الاستبيان المخاطر التي سيواجهونها في السنوات القليلة القادمة. ومن الطبيعي أن يتبع ظهور التكنولوجيا الجديدة زيادة في مخاطر الأمن الإلكتروني (السيبراني) مثل البرمجيات الخبيثة وعمليات القرصنة، وقد أظهرت النتائج بأن المسؤولين في المصارف الإسلامية مدركين لهذه المخاطر آخذين بعين الاعتبار مخاطر السيولة إلى حد كبير. كما يوضح التقرير الاستراتيجيات المقترحة للتغلب على هذه المخاطر المحتملة.

أهم مخاطر العمل المصرفي الإسلامي عالمياً



1: غير خطر للغاية، 2: غير خطر، 3: خطر نوعاً ما، 4: خطر جداً، 5: خطر للغاية

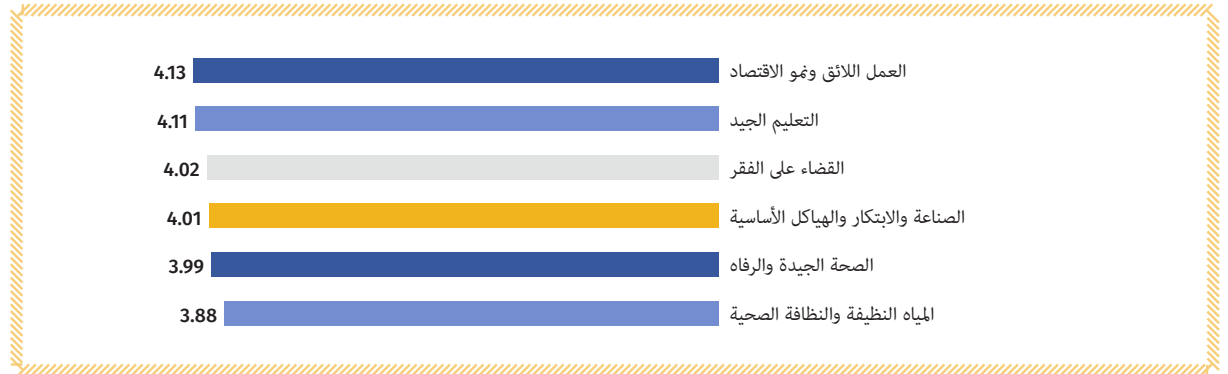
تُعد العوامل المحركة للنمو عاملاً جوهرياً لنجاح المؤسسات المالية. ولذلك سئل بعض المسؤولين في المصارف الإسلامية عن العوامل الأساسية المهمة لتيسير عملية النمو. وقد حدد المشاركون من جميع المناطق ابتكار المنتجات ودخول الأسواق كعوامل محركة للازدهار، ولذلك تحرص المصارف على تحسين أنظمتها الحالية بالإضافة إلى ابتكار منتجات

جديدة تمنحها الأفضلية. وأكدت المصارف من خلال الاستبيان أن نمو الأعمال ينبغي ألا يكون مادياً فقط حيث يمكن في العصر الرقمي الجديد أن يقصد "بالتوسع" تعزيز التواجد الإلكتروني.

ويقع على عاتق المؤسسات المالية الإسلامية عدة أمور في آن واحد وهي مواجهة المخاطر وتعزيز النمو والتعامل مع التحديات التنظيمية. وعليه تلتزم بعض المصارف بالمعايير المعمول بها في بلدانها ولكن يجب عليها أيضاً أن تأخذ بعين الاعتبار الصورة الأكبر للمعايير الدولية. فعلى الرغم من وجود معايير دولية واضحة من لجنة بازل للرقابة المصرفية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وفرق العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن غسيل الأموال؛ والتي تطبق في العديد من المناطق، إلا أنه توجد هناك بعض جوانب العمل المصرفي التي تفتقر إلى التوجيه التنظيمي المحلي. بالإضافة إلى ما سبق، يجب على المصارف أن تعمل وفق أحكام الشريعة، خصوصاً في المناطق حيث لا تتوفر أطر عمل شرعية محددة، وفي ظل لوائح لا تعكس خصوصية الصيرفة الإسلامية. وقد تكون قدرة بعض المصارف محدودة ولا يمكنها التأثير على الجهات التنظيمية، وذلك بسبب حجمها، سواء كانت تلك الجهات محلية أو دولية. ويؤكد الاستبيان أيضاً على المسؤولية التي تقع على عاتق الهيئات التمثيلية مثل المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية للمشاركة بفاعلية في الحوار التنظيمي.

ويوجد هناك قلق دولي متصاعد حيال ضرورة مساهمة قطاع الصيرفة في أهداف تنمية أوسع. ويوضح الاستبيان نتائج تبعث على التفاؤل من مشاركة البنوك الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة في عدة مجالات، تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي والصناعة، وكذلك أهداف التعليم والقضاء على الفقر. وحيث نظرت بعض المصارف إلى هذه المشاركة كأمر أساسي في جميع أعمالها، ركزت مصارف أخرى على جوانب التبرعات والأعمال الخيرية في إطار المسؤولية الاجتماعية.

أهداف الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة التي تخطط المؤسسات المالية الإسلامية أن تتبناها للترويج لها ضمن خطة نمو أعمالها (أهم ستة أهداف)



1: غير مهم للغاية، 2: غير مهم، 3: مهم نوعاً ما، 4: مهم جداً، 5: مهم للغاية

ويبدو أن نمو المصارف الذي يعوقه ضرورة الالتزام بأحكام الشريعة، والإطار التنظيمي، والمخاطر التي ستواجه البنوك في السنوات القادمة، يمثل تحدياً أكبر في بعض المناطق. ومع ذلك، يتيح هذا الاستبيان للمصارف التمعن في الإجراءات المعمول بها في الماضي وتسهيل الجهود الاستراتيجية التعاونية تطلعاً إلى المستقبل. كما يسمح الاستبيان بإجراء مقارنة لمختلف القضايا والسياسات في مختلف البلدان ووضعها في المنظور الصحيح، والأهم من ذلك هو وضع نتائج الاستبيان في سياق الصورة العالمية ناهيك عن سياق الزمن ليمكننا من معرفة الطريق السليم والهدف الذي نود الوصول إليه.

شكر وتقدير

يود المجلس العام أن يعرب عن امتنانه للأفراد الذين ساهموا في إنجاح هذا المنشور. نود أن نشكر فريق عمل الأمانة العامة متمثلاً بكل من خضر محمد، ومي عرشي، ورشيد الطائع، والاستشاريين المساهمين في نجاح هذا التقرير، هنا جونز، وبيتر كيسي. كما نتوجه بالشكر إلى أصدقاء المجلس العام، الدكتور عبد الرحمن يازجي، جامعة انقرا للعلوم الاجتماعية، والبروفسور أحسن لحسانة، شركة صالحين للاستشارات الشرعية، والبروفسور أحمد فاروق أيسان، جامعة اسطنبول شهير، والدكتورة دلال عسول، جامعة حمد بن خليفة، والسيد محمد صديق الرحمن، بنك بنغلاديش الإسلامي، والسيد محمد فهمي أكين، البنك الإسلامي للتنمية، والدكتور محمد أربونا، مصرف السلام - البحرين، والسيد بيتر سيزالي، وذلك لتقديم ملاحظات وتعليقات قيمة للاستبيان في مراحل التحضير.



كما نود أن نعرب عن خالص امتناننا للأمم المتحدة في البحرين، معالي الأستاذ أمين الشقاوي، منسق الأمم المتحدة في البحرين، والدكتور جون فاهي، منسق ومحلل بحوث في الأمم المتحدة، لمساهماتهم في التقرير. ويعرب المجلس العام عن تقديره لبنك ابوظبي الإسلامي، وبنك معاملات ماليزيا برهاد، وبنك فيصل الإسلامي المصري، وبنك إثمار، والبنك الإسلامي الأردني، للدعم المالي المقدم لرعاية هذا الاستبيان.

عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية هو منظمة دولية تابع لمنظمة التعاون الإسلامي تأسس في عام 2001 ومقره الرئيسي في مملكة البحرين.

ويمثل المجلس العام المظلة الرسمية للصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم، ويهدف إلى دعم وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية وحمايتها، ودعم التعاون بين أعضاء المجلس العام والمؤسسات المالية الأخرى ذات الاهتمام والأهداف المشتركة.

ويضم المجلس العام في عضويته أكثر من 130 مؤسسة مالية، موزعة على 34 دولة حول العالم، تضم أهم الفاعلين في السوق المالية الإسلامية، ومؤسسات دولية متعددة الأطراف، ومؤسسات وجمعيات مهنية في الصناعة ويعرف بأنه أحد المنظمات والبنات الرئيسة في بنية المالية الإسلامية.

ويهدف المجلس العام إلى دعم صناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال تمثيلها والدفاع عنها فيما يخص السياسات الرقابية والمالية والاقتصادية التي تصب في المصلحة العامة لأعضائه ودعم تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال تعزيز أفضل الممارسات. وعليه، تستند أعمال المجلس العام على أهدافه الاستراتيجية وهي (1) دعم القيمة المضافة للصيرفة الإسلامية والسياسات والنظم الرقابية، (2) تشجيع البحث والابتكار، (3) التأهيل والتمكين المهني.